

تقييم أداء مصنع الكفيل لإنتاج المياه المعدنية

دعاء عماد كاظم*

أ.د. مناضل عباس الجواري

الملخص

يُمَارَسُ تقييم الأداء دوراً مهماً في التخطيط الاقتصادي وتتعدد مهامه بتعدد الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فهو يعمل على تصحيح الانحرافات ومعالجتها، وتتأثر عملية تقييم الأداء بأمر عدة كالمواد الأولية والتدريب وغيرها. وتُمر عملية تقييم الأداء بثلاث مراحل، وهناك معايير لعملية تقييم الأداء مثل معيار الطاقة الإنتاجية ومعيار الإنتاجية ومعيار القيمة المضافة وغيرها. واتضح من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في معمل الكفيل لإنتاج المياه المعدنية/العتبة العباسية المقدسة وللمدة (2014-2017) أن الإيرادات الكلية كانت مرتفعة في عامي 2016, 2017 مقارنة بعامي 2014, 2015. أما الإنتاجية الكلية فكانت مرتفعة أيضاً في عامي 2016, 2017 وكذلك الحال مع مؤشر إنتاجية العمل وإنتاجية الأجر وإنتاجية المواد الأولية، أما إنتاجية رأس المال فكانت ذات قيمة مرتفعة عامي 2014, 2015 مقارنة بعامي 2016, 2017 (على النقيض من الإنتاجيات الجزئية الأخرى)، بينما كان مؤشر القيمة المضافة ومعيار درجة التكنولوجيا ودرجة التصنيع ومعدل العائد على رأس المال مرتفعاً.

Abstract

Performance evaluation plays an important role in economic planning and is complicated by the complexity of various economic activities. It corrects and processes deviations. Performance evaluation is influenced by several things such as raw materials, training, etc. The performance evaluation process is carried out in three stages. Productivity, value added and others. It is clear through the analysis of some economic indicators at the KAFEEL plant for the production of mineral water / the threshold of the Abbasid holy and for the period (2014-2017) that the total revenues were high in 2016, 2017 compared to 2014-2015. The productivity of the college was also high in 2016, 2017, as was the index of labor productivity, wage productivity and productivity of raw materials. Capital productivity was high in 2014, 2015 compared with 2016, 2017 (in contrast to other partial production) Value added index, standard technology degree, manufacturing grade and return rate on capital are high.

*مستل من بحث دبلوم عالي

1- المقدمة Introduction

إنَّ الاهتمام أو متابعة أداء الوحدات الاقتصادية (Economic units) من المواضيع التي انشغل بها الكثير من الاقتصاديين؛ ذلك لما له من صلة مباشرة بتحليل واقع هذه الوحدات الاقتصادية ونتائج الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها، فهو محور قائم للدراسة والبحث العلمي، متعدد المداخل والزوايا لدراسته والخوض في تفاصيله، فهو تعبير عن قدرة الوحدة الاقتصادية لبلوغ الأهداف وتحقيقها أو مدى قدرة الاقتصاد في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية. فقد نظر بعضهم إليه بأنه يتعلق بأداء المورد البشري من دون غيره من الموارد الاقتصادية الأخرى أو الكيفية التي يقوم بها أثناء العمليات الإنتاجية. واستخدم أيضاً للتعبير عن الكفاءة (Efficiency) أو الفعالية (Effectiveness) أو الكيفية التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية، في حين أضاف بعضهم الطابع الإستراتيجي (Strategy) على هذا المفهوم بأنه يتمثل بالقدرة على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية ومواجهة التنافس القائم بين الوحدات الاقتصادية فهو الدافع الأساس للبقاء والاستمرارية فيها كونه يعمل على رفع معدلات الإنتاج وانخفاض التكاليف وتحسين جودة المنتج واستغلال الطاقة الإنتاجية، حيث ان الارتقاء بنظم الإنتاج وبلوغ الغايات يتطلب اعتماد وسائل وسبل لتحسينه فالمهمة الأولى للوحدة الاقتصادية هو تحقيق الفوائض المالية أو الحصة السوقية في إطار أداء تكنولوجي معين. ويعدّ معمل الكفيل الحالة الدراسية للمياه المعدنية من المشاريع الاقتصادية المهمة للعتبة العباسية المقدسة كونه يعمل على توفير مياه نقية صحية صالحة للشرب يلبي حاجة المستهلك. إذ كان المشروع متميزاً بجودة الإنتاج وفق أحدث الأجهزة والطرق المستخدمة عالمياً ويأتي المشروع ضمن خطة العتبة المقدسة الهادفة إلى دعم الإنتاج المحلي وتقليل عملية الاستيراد من الدول المجاورة.

1-1 مشكلة البحث:

يعالج البحث المشكلة الآتية:-

تفتقر معظم دول العالم وخاصة النامية منها إلى عملية إجراء تقييم دقيق للأداء الاقتصادي للمشاريع الاقتصادية حيث إن مسار العملية الإنتاجية والتشغيلية فيها ينتابها الانحراف والتخبط عن المسار الاقتصادي الصحيح الذي تتطلبه النظرية الاقتصادية. وكذا الحال بالنسبة للمشاريع المحلية في محافظة كربلاء.

1-2 أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من المزايا الإيجابية التي تحظى بها المشاريع الاقتصادية (الإنتاجية أو الخدمية) للعتبة المقدسة في محافظة كربلاء من جراء تقييم كفاءة أدائها الاقتصادي بشكل صحيح خاصة معمل الكفيل لإنتاج المياه المعدنية بما يحقق المزيد من الربحية والقيمة المضافة فيها.

3-1 هدف البحث:

يهدف البحث إلى إجراء تقييم أداء معمل الكفيل للمياه المعدنية/العتبة العباسية المقدسة/في محافظة كربلاء المقدسة بغية الإحاطة العلمية لهذا المعمل. والوقوف على واقع أداء بعض المتغيرات الاقتصادية فيه.

4-1 فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

تعد دقة اختيار المؤشرات والمعايير هي القاعدة الأساسية لتقييم أداء ناجح لأي وحدة اقتصادية يراد تقييمها، وهناك معايير عدة لتقييم أداء المشاريع الاقتصادية تم تطبيقها في معمل الكفيل لإنتاج المياه المعدنية. والتي أثبتت فاعليتها بشكل نسبي في المعمل المذكور.

5-1 أسلوب البحث:

اعتمدت الباحثة الأسلوب الوصفي والاستقرائي النظري في دراسة البحث. وذلك بالانتقال من المعطيات الجزئية إلى المعطيات الكلية.

6-1 الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

تم اعتماد سلسلة زمنية أمدها أربع سنوات أي للمدة (2014-2017) مستفيدا من البيانات المقدمة من إدارة المعمل.

7-1 هيكلية البحث:

للإحاطة العلمية بموضوع البحث، ولإثبات الفرضية وتحقيق هدف البحث، تم تقسيم البحث إلى مبحثين؛ تناول المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي لتقييم الأداء الاقتصادي وتضمن المفهوم والأهمية والأهداف لتقييم الأداء. والعوامل المؤثرة في تقييم الأداء ووظائفه ومرحل تقييم الأداء وأهم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء الاقتصادي. أما المبحث الثاني فقد انصرف لدراسة كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل الكفيل لإنتاج المياه المعدنية في العتبة العباسية المقدسة وتضمن معايير تقييم الأداء الاقتصادي باعتماد البيانات التي تم الحصول عليها من إدارة المعمل. انتهت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة والتي تصب في صالح تطوير عملية تقييم الأداء الاقتصادي لمعمل الكفيل لإنتاج المياه المعدنية في محافظة كربلاء المقدسة.

المبحث الأول

تقييم الأداء الاقتصادي

أولاً: - مفهوم تقييم الأداء الاقتصادي:-

إن عملية تقييم الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية لها علاقة بعملية التخطيط الاقتصادي وعليه يجب إن تكون مواكبة لأي مسؤولية كانت ففي المرحلة الراهنة يتطلب تقييم الأداء لكل نشاط أنساني وحسب الأساليب الموضوعية لأداء هذه العملية، وكلما كانت الوظائف أكثر كانت العملية أكثر تعقيدا وصعوبة. والسبب في ذلك يرجع إلى تنوع الأهداف المرسومة مسبقا لدى المسؤولين والمكلفين بالإشراف فضلا عن إن معظم المشروعات الحديثة هي في دول العالم الثالث (النامية) وعليه فأن نظام تقييم الأداء في الوحدات الإنتاجية يهدف إلى التعرف على الانحرافات ومعالجتها. من هذا يمكن توضيح مفهوم تقييم الأداء على انه التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة. (الزبيدي، 2011: 89) وأيضا يقصد به قياس نتائج أعمال المشروع ومقارنته بالمستهدف وبشكل مستمر ودوري. وهناك دراسات تؤكد إن تقييم الأداء الاقتصادي يمكن إن يقاس على مستوى الوحدة الإنتاجية ويهدف إلى مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك الوحدة وكيفية استخدام الموارد المتاحة وقياس المنافع والتكاليف وأثاره. (عبدالكريم وكداوي، 1999: 206).

ثانياً: - أهمية تقييم الأداء الاقتصادي:-

تبرز أهمية تقييم الأداء الاقتصادي في الدول النامية وفي الاقتصاديات الوطنية بشكل خاص من خلال الدور الذي يمارسه القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التخطيط العلمي والاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وبناءً على ذلك تتسم عملية تقييم الأداء الاقتصادي بأهمية كبيرة في الوحدة الاقتصادية من خلال معرفة مراكز الخلل ومعالجتها والتوسع في النواحي الايجابية. ويمكن بيان أهمية تقييم الأداء الاقتصادي في النواحي الآتية.

1. إن تقييم الأداء المستمر والدوري للوحدة الاقتصادية يساعد على الكشف عن الاختلالات بصورة سريعة وعند بدايتها ويؤدي إلى معالجة الانحرافات بسرعة وتوجيه العمل نحو مساره الصحيح.
2. إن الإسراع في الكشف عن الانحرافات في موقع محدد من الوحدة الإنتاجية يساعد على عدم تسربها إلى المواقع الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تحجيم الانحرافات وتقليل الخسائر.
3. متابعة تنفيذ أهداف الوحدة الاقتصادية لغرض التأكد من كفاءة التخصيص واستخدام الموارد الإنتاجية على النحو الأفضل ولتحقق الأهداف المحددة.
4. تحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات الحاصلة في الوحدة الاقتصادية.

5. متابعة التوجه السليم للعاملين في أداء أعمالهم من خلال تحديد واجباتهم ووضع العنصر المناسب في المكان المناسب.

6. متابعة تحقيق هدف التوازن الاقتصادي بين الأنشطة الاقتصادية المتعددة عن طريق تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات على مستوى الوحدات الاقتصادية وتنسيق سير الأنشطة الاقتصادية ومحاولة تجنب وجود فوائض منتجة غير مستغلة والاعتماد في ذلك على جداول المستخدم-المنتج المتاحة والمستخدمة لهذا الغرض.

7. خلق الشعور بالمسؤولية والشعور بالانتماء إلى الجهة التي يعمل فيها الفرد، فعندما يشعر الفرد إن نشاطه وأداؤه في العمل محل تقييم من رؤسائه سيحس بمسؤوليته تجاه نفسه وتجاه عملة وسوف يبذل قصارى جهده وطاقته لتأدية عمله بأحسن وجه ومن ثم يسهم في تحقيق الأهداف. (النعمي، 2010: 5-6)

ثالثاً: - العوامل المؤثرة في تقييم الأداء الاقتصادي: -

لابد للوحدة الاقتصادية وهي تؤدي أنشطتها من وجود بعض العوامل التي تؤثر في أدائها وإن هذه العوامل يختلف تأثيرها تبعاً لقوة أو ضعف العلاقة بينها وبين الأداء الاقتصادي ويمكن إجمال العوامل التي تؤثر في تقييم الأداء الاقتصادي بما يأتي:- (المولى، 2008: 15-17)

1. المواد الأولية: - Materials

إن أهم مشكلة تعاني منها الدول النامية هي شح المواد الخام بالكمية والنوعية اللازمة حيث يؤدي ذلك إلى الحد من مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي؛ لأن ارتفاع قيم هذه المواد الخام المستوردة يسهم في انخفاض القيم المضافة المتحققة.

2. التدريب: - Training

يتصدر التدريب مكاناً متميزاً في اهتمامات الدول المختلفة لكونه العامل الرئيس في عملية تنمية القدرات البشرية وجعلها في مستوى الحاجات المتطورة للنمو الاقتصادي، و بالنظر لانخفاض مستوى المهارات في الدول النامية فإنها أوحج ما تكون إلى عملية تدريب مخططة وإن الدول المتقدمة إلى اختراق حاجز الزمن في بناء حياتها الجديدة كقطرنا لابد وإن تعطي التدريب اهتماماً استثنائياً، ويعرف التدريب بأنه عملية نظامية لتغيير سلوك المتدربين باتجاه تحقيق أهداف المنظمة وهو ما يتعلق بمهارات العمل الحالية والمستقبلية. وأخيراً يمكن القول بأن تدريب الموارد البشرية يهدف إلى زيادة وتحسين طاقة العاملين وزيادة معارفهم وقدراتهم وإحداث تغيير في سلوكهم مما يساعد على تعميق أرائهم. وتركز تنمية العاملين حول التزاماتهم تجاه المنظمة وتحسين قدراتهم في الاتصالات والقيادة والتحفيز، واتخاذ قرارات أكثر فاعلية في الأفكار الإبداعية.

3. الرضا الوظيفي: - Job satisfaction

إن وظيفة الإدارة في الوحدات الإنتاجية تهدف أساساً إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمال ومن ثم زيادة أداء الوحدة الإنتاجية وذلك عن طريق خلق الرغبة والقدرة للأفراد العاملين من خلال توفير البيئة السليمة والملائمة للعمل. إذ يشير الرضا إلى رغبة الفرد واندفاعه في العمل الذي يشكل جانباً من جوانب العملية الإنتاجية. ويعرف الرضا عن العمل بأنه الجو النفسي السليم داخل بيئة العمل.

4. الإدارة: - Administration

إن الإدارة لها دور مؤثر في الأداء الاقتصادي للوحدة الإنتاجية ويتجلى ذلك من خلال الآتي:-

- أ- رسم الخطط وتنفيذها والقيام بالرقابة والتوجيه والتحفيز.
 - ب- الحصول على المواد اللازمة للإنتاج وتوزيع المنتجات الصناعية.
 - ت- خلق الانسجام والتناسق في المصنع ومجابهة الأخطار الآتية والطارئة.
- وقد جاء في مفهوم الإدارة بأنها عبارة عن الأنشطة وفعاليات الجهاز الذي يدير شؤون الوحدة الاقتصادية والمسئول عن تخطيط وتنسيق تلك الأنشطة والفعاليات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية.

5. العمل: - Labor

عنصر العمل من العناصر الرئيسية في العملية الإنتاجية بعد المواد الأولية فلا بد من عمليات فحص وتمحيص للموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية من حيث النوع والكم طبقاً للنظرية الاقتصادية للبطالة المقنعة وتلبية ظروف محيطية بالمنشأة مهما كان نوعها لأن من هذه الأمور قد تكون عبأً على الإنتاج وكفاءة الأداء وسبباً للانحرافات وارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف والخطط المرسومة، لذا لا بد من استخدام الموارد خاصة البشرية منها حسب المنافع الاقتصادية منها وليس بهدف امتصاص الفائض من الأيدي العاملة أو لتخفيف البطالة ومقارنة تلافياً وفق مبدأ الربحية المتحققة وزمن التحقق لتلافي اثر التضخم والآفات الاقتصادية الأخرى (المولى، 2008: 17).

6. المعدات والآلات والتكنولوجيا: - Tools and Technology

إن ما يميز إنتاج عالمنا اليوم هو الاستخدام العقلاني والتقني للآلة التي تمكن من انجاز العملية الإنتاجية بكلفة أقل وجودة أفضل مع ما يلائم أذواق المستهلكين حيث إن سوق اليوم هو سوق المشتري لذا لا بد من تسخير كل التقنيات الحديثة لتلبية متطلبات المستهلك وفي الوقت المناسب وبالكلفة المناسبة والمكان الملائم، وهذا الأمر لا يتم إلا بتضافر جهود كل الأقسام باندفاع جميع العاملين لتسخير التكنولوجيا لتحقيق أهدافهم عبر أهداف المشروع لذا يتطلب الاستخدام الأمثل للمعدات والآلات والتكنولوجيا برمجة معيارية وزمنية لمعدلات تحميل هذه الوسائل الإنتاجية لتسهيل عملية استخدامها في المراحل الإنتاجية بغية توضيح الأمر الإنتاجي ومواصفاته والمستلزمات اللازمة له مع تحديد وقت البدء والانتهاج منه وتحديد خط سير الأداء الإنتاجي ونوع الآلات المستخدمة والتقنية المتاحة لتنفيذ ذلك (بوحنان واللوزي، 2000: 195).

7. الحوافز: - Intensives

تعد الحوافز إحدى الأساليب الفعالة لرفع إنتاجية المنتسبين عن طريق ربط الأهداف التي تنتشدها المنشأة بهدف مادي أو معنوي يشبع حاجة معينة لدى المنتسبين وتعرف على ((إنها برامج مصممة لمكافأة العاملين مقابل الأداء الجيد)).

ومن خلال ما تقدم يمكن بيان أهمية الحوافز في الوحدات الإنتاجية من خلال الأتي:-

- أ- تسهم الحوافز في تفجير قدرات العاملين وطاقاتهم.
- ب- تحسين الوضع المادي والنفسي والاجتماعي للفرد وربط مصالح الفرد بمصالح المنظمة.
- ت- تساهم الحوافز في خلق رضا العاملين عن العمل.
- ث- تعمل على زيادة الإنتاج كما تؤدي إلى خفض التكاليف.
- ج- تعمل على جذب العناصر الجيدة من الأيدي العاملة.

8. الصيانة: - Maintenance

تعد الصيانة ضرورة ملازمة لتشغيل المشروعات الصناعية واستمرار إنتاجها لتحقيق العائد المستهدف منها وتزداد أهميتها بصفة خاصة في الصناعات التحويلية التي تعتمد على خطوط إنتاجية مستمرة وتستخدم تقانة متطورة. وتمثل تكاليف الصيانة عبئاً لا يستهان به في مجمل تكاليف الإنتاج.

9. تقييم جدوى المشروع الاقتصادي: - Evaluation

تعد دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم أدوات التنمية الاقتصادية وإن نجاح عملية التنمية وإمكانية تنفيذ أهدافها وتمويل استثماراتها يعتمد على عوامل عدة منها سلامة دراسات الجدوى للمشاريع المكونة لها. حيث أن هناك علاقة وثيقة بين مرحلة تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع الاقتصادي وأدائه، فكلما كانت دراسة الجدوى مبنية على أسس علمية وكانت الأهداف محددة تحديداً دقيقاً وعلمياً ومتفقة مع التطور الاقتصادي الذي يمر به البلد، فإن ذلك يسهل ويسرع من تحقيق أهداف الأداء الاقتصادي.

10. المخاطرة: - Risk

من البديهي إن المستثمر لا يقتصر اهتمامه على العائد المتوقع فقط وإنما يمتد اهتمامه أيضاً لدراسة مدى المخاطرة التي يتعرض لها ويمكن تعريف المخاطرة بأنها أسوأ احتمالات الخسارة التي يمكن إن يتعرض لها الوحدة الاقتصادية. (تانيا و بالجين، 2007:229)

رابعاً: - وظائف وأهداف تقييم الأداء: - Jobs and Goals assessment of performance

يمكن تحديد وظائف وتقييم الأداء بما يأتي. (الوائلي، 2003: 9-10)

1. متابعة وتنفيذ الأهداف للوحدة الاقتصادية بكل مفاصلها واستخدام البيانات الإحصائية المستحصلة من عمليات المشروع الإنتاجية لمعرفة مدى تحقيق الأهداف الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية للمشروع.
2. التأكد من استخدام مدخلات المشروع بشكل كفوء ومتناسق مع أهداف الوحدة الاقتصادية مع بيان الانحرافات وتحديد أهداف الموضوع وتفسير أسبابها ووضع الحلول لمعالجتها لغرض تحقيقها كما وضعت ضمن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
3. التحقق من مدى كفاءة أداء الإدارة للموارد المتوفرة وتنفيذ العملية الإنتاجية عند مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط خلال مدة زمنية معينة.
4. بعد تحديد الانحراف لابد من تحديد مراكز المسؤولية التي تسببت به في إطار الخطة والأهداف الموضوعية والمتحققة، وهنا يتطلب معالجة الانحراف وأسبابه سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ضمن الإطار العام للمشروع وبيئته.
5. ممارسة الوظيفة الرقابية على أنشطة الوحدة الاقتصادية المختلفة.

أما أهداف عملية تقييم الأداء تختلف بحسب نوع المستفيد من تقارير التقييم وتستهدف عملية تقييم الأداء الاقتصادي ما يأتي.

1. الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بها مقارنة مع تلك الوظائف المدرجة في خطتها الإنتاجية مع الكشف عن مواطن الخلل والضعف ووضع الحلول اللازمة لها؛ وتصحيحها؛ وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
2. التأكد من كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها على النحو الأمثل وبطريقة رشيدة لتحقيق أكبر عائد بأقل كلفة.
3. مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة إذا ما ارتكزت على أسس سليمة تعد نوعاً من الحوافز التي تشدّد هم التنظيم البشري في الوحدة الإنتاجية وتعمل على تفجير طاقاته نحو الأداء والإبداع.
4. يؤدي تقييم الأداء الاقتصادي إلى التوجه السليم للعاملين في أداء أعمالهم وذلك بما يقدمه إليهم من تكليف محدد بواجبات محددة في مواعيد معينة الأمر الذي يساعدهم على أداء الأعمال بشكل سليم ومتقن.
5. إعطاء تقييم الأداء الاقتصادي معلومات دقيقة عن المشاريع سيقدم للإدارات العليا تصور واضح عن مدى التقدم في تنفيذ تلك المشاريع للخطة الاقتصادية ومدى إمكانية تحقيق الأهداف التخطيطية الإجمالية.
6. تقييم الأداء الاقتصادي يساعد على وضع موازنات تخطيطية أقرب إلى الواقع بعد معرفة واقع المشروع عن طريق تقييم أدائه مع جعلها أكثر موازنة بين الإمكانيات المتوفرة والطموح وقابلة للتنفيذ والتطوير مع رفع إمكانيات

العمل الرقابي باستخدامه للمعلومات المقدمة من تقييم الأداء الاقتصادي الذي وفر أرضية معلوماتية جهزت الرقابة بتحديد الانحرافات ومعالجتها والمراكز المسئولة عنها. (الكرخي، 2000:40)

خامسا: - مراحل تقييم الأداء: - Stages of assessment of performance

لقد اتفق معظم الاقتصاديين المهتمين بموضوع تقييم الأداء الاقتصادي على إن المراحل الرئيسية لتقييم الأداء هي ثلاث مراحل وكالاتي. (النجار، 2010: 403-404).

— المرحلة الأولى/مرحلة جمع البيانات: -

تتمثل مصادر هذه البيانات في أهداف الخطة الاقتصادية المتعلقة بفرع النشاط والمشروع موضوع التقييم وكذلك في الدراسة للاقتصادية التمهيدية والأبحاث الأولية الخاصة بالمشروع كما تتبثق من مجريات التنفيذ الفعلي ومن واقع مراحل العمل به.

— المرحلة الثانية/مرحلة التحليل الفني والمالي: -

ترجع في هذه المرحلة الجوانب الفنية والمالية الخاصة بالمشروع وذلك بقصد التحقق من أن التنفيذ قد جاء وفقا للتصميم المعتمد للمشروع ويجب أن يقترن التحليل الفني بالتحليل الاقتصادي والمالي للتأكد من رأس المال الثابت والعامل متحققان بالمقادير والنسب السابق تقريرها في خطة المشروع كما يجب التحقق من رأس المال المقترض ينطبق في مواصفاته الخاصة بالمقدار وسعر الفائدة وأقساط الاندثار مع ما كان مستهدفا للمشروع، ويتوجب أيضا التثبيت من أن التشغيل يجري من حيث مرحلته ومستلزماته ومنتجاته وتسويقها على النحو الذي كان معتمدا في تقييم الإجازة ويمكن الاعتماد في ذلك كله على معايير تقييم الإجازة فضلا عن بعض المعايير الخاصة بالأداء.

— المرحلة الثالثة/مرحلة الحكم على نتائج التحليل:

إن تقييم الأداء يتم بغرض التأكد من إن المواصفات والمعايير التي اختيرت لأقامة المشروع قد جاءت على نحو ما كان مبتغى وان التنفيذ يسير نحو الأهداف المحددة للمشروع.

سادسا: - معايير تقييم الأداء الاقتصادي:

هناك عدد كبير من مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي التي تختلف باختلاف طبيعة عمل الوحدات الاقتصادية وأهدافها وحجومها وغيرها من أسباب الاختلاف مما جعل عملية انتقائها لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية عملية تتطلب المهارة والدقة والتفكير والاستنتاج والتحليل مع خلفية جيدة بالعلوم الاقتصادية والإدارية وإطلاعا مناسباً عن طبيعة الوحدة الاقتصادية موضع تقييم الأداء وأهدافها وبرامجها.

1. معيار القيمة المضافة

ويبين هذا المعيار مدى كفاءة الشركة على تحقيق الزيادة في القيمة المضافة من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج، أي مقدار ما تخلقه من قيمة جديدة.

معيار القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج

2. نسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة

يكشف هذا المعيار مدى مساهمة الرواتب والأجور في تحقيق القيمة المضافة. (حنان، 2008: 75)

$$100 \times \frac{\text{الرواتب و الاجور}}{\text{القيمة المضافة}} = \text{نسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة}$$

3. معدل العائد على رأس المال المستثمر:

ويقصد بهذا المعيار بيان كفاءة الوحدة أو الشركة أو المشروع في استثمار الأموال، حيث يشير الارتفاع في هذه النسبة إلى نجاح الشركة أو المشروع في تمويل أكبر قدر من المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح بدلاً من بقائها بشكل أصول ثابتة أو مخزون وان الارتفاع في هذه النسبة يبين إن الشركة قد نجحت في تمويل أكبر قدر من المبيعات ومن ثم تحقيق الإرباح. (القريشي، 2009: 262-263).

$$100 \times \frac{\text{الارباح}}{\text{رأس المال المستثمر}} = \text{معدل العائد على رأس المال المستثمر}$$

4. معيار الإنتاجية

بالرغم من الاختلاف في وجهات النظر بشأن الإنتاجية ، إلا أنه يمكن تحديد مفهومها الواسع، بأنها تعني: (المعيار الذي يمكن من خلاله قياس حسن استغلال الموارد الإنتاجية)، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد وتقييم درجة الإفادة من توجيه الموارد وصولاً إلى النتائج المستهدفة، وقد عرفها بعضهم بأنها نسبة المخرجات إلى المدخلات أو أنها نسبة أو كمية أو قيمة المنتجات إلى قيمة أو كمية الموارد المستخدمة فيها سواء القوى البشرية أو المواد الأولية. (الفضل والطائي، 2004: 68).

ومن أهم المؤشرات الخاصة بمعيار الإنتاجية هي :

أ - الإنتاجية الكلية Total Productivity

المقصود بالإنتاجية الكلية مقدار الإنتاج الكلي الذي يعود إلى جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية ، أي أنها العلاقة بين مخرجات الوحدة الاقتصادية ممثلة بقيمة الإنتاج وبين مدخلات الإنتاج ممثلة بالتكاليف الكلية .

ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد كفاءة تحويل المدخلات المختلفة إلى مخرجات ويعبر عن هذا المؤشر بالصيغة الآتية :

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} \text{ أو } \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{قيمة عوامل الانتاج}}$$

وان زيادة هذه النسبة تدل على انه هنالك نمواً في الإنتاج (المخرجات) أسرع من نمو المخرجات، بمعنى أن هناك تحسن في الكفاءة الإنتاجية. ويستخدم هذا المعيار لإجراء المقارنات الزمنية في الوحدة الاقتصادية وخلال أوقات متتالية، أو المقارنة المكانية مع وحدات إنتاجية مماثلة وللمدة الزمنية نفسها. (المولى، 2008، 28).

ب - الإنتاجية الجزئية Partial Productivity

تعرف الإنتاجية الجزئية بأنها الإنتاجية المتعلقة بكل عنصر من عناصر الإنتاج وتدعى بالإنتاجية النوعية، إلا أن المفهوم الشائع للتسمية هو الإنتاجية الجزئية، يستخدم هذا المؤشر لقياس إنتاجية عناصر الإنتاج بشكل منفرد ويعد من المقاييس الدقيقة لقياس الإنتاجية، ويعبر عن الإنتاجية الجزئية بالصيغة الآتية :

$$\text{الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{قيمة او كمية المخرجات (النتاج)}}{\text{كمية او كلفة احد عناصر الانتاج}}$$

ويتضمن عدة مؤشرات منها:-(البعاج، 2012، 20-22).

i. إنتاجية العامل: - labor productivity

هي من أهم مؤشرات قياس كفاءة الأداء وتمثل العلاقة بين مقدار الناتج الإجمالي أو القيمة المضافة التي يحققها العامل وعدد العاملين الفعليين المشاركين في العملية الإنتاجية ويقاس وفق.

$$\text{إنتاجية العامل} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{عدد العاملين}}$$

ii. إنتاجية الأجر: - wage productivity

تمثل إنتاجية الوحدة النقدية المصروفة على الأجور أو القيمة المضافة

$$\text{إنتاجية الأجر} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{الرواتب و الاجور}}$$

iii. إنتاجية رأس المال: - capital productivity

العلاقة بين كمية او قيمة الانتاج ورأس المال المستخدم في العملية الانتاجية اي انه يؤشر كفاءة استخدام رأس المال وتحسب كالاتي:

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{رأس المال}}$$

iv. إنتاجية المواد الأولية: - **material productivity**

يوضح هذا المؤشر كفاءة استخدام المواد الأولية من خلال ماتحقة الوحدة النقدية المصروفة على الخامات في قيمة الانتاج او القيمة المضافة من خلال استخدام الخامات والمواد الأولية في الانتاج ويستخرج باستخدام.

$$\text{إنتاجية المواد الأولية} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{المواد الأولية}}$$

5. نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية :-

وهذه النسبة تعبر عن مدى تنفيذ أهداف الخطة وهو مؤشر مهم في مجال دراسة كفاءة الأداء الاقتصادي. (حنان، 2008، 84).

$$\text{نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية} = \frac{\text{الطاقة الإنتاجية الفعلية}}{\text{الطاقة الإنتاجية المخططة}} \times 100$$

وهناك معايير أخرى مستخدمة لتقييم الأداء الاقتصادي للمشروع ولا تقل أهمية عن المعايير التي تم الإشارة إليها. ويمكن توضيحها وفق الآتي (احمد، 2003، 51).

1. درجة التكنولوجيا المستخدمة :-

يقصد بهذا المعيار درجة التكنولوجيا المستخدمة في الشركة او المشروع وذلك من خلال إظهار نسبة التكنولوجيا إلى قوة العمل وتقارن هذه النسبة بالمعيار القياسي.

$$\text{درجة التكنولوجيا المستخدمة} = \frac{\text{قيمة الموجودات الثابتة المستخدمة في المكنان و المعدات}}{\text{اجمالي الرواتب و الاجور}}$$

2. درجة التصنيع: - **Industrialization criteria**

ويعكس هذا المعيار الدرجة التي بلغتها الشركة في تصنيع المستلزمات التي استخدمتها في الإنتاج وان إنخفضت هذه النسبة إنما يدل على درجة عالية من التصنيع والعكس بالعكس.

$$\text{درجة التصنيع} = \frac{\text{قيمة المستلزمات السلعية}}{\text{قيمة الانتاج}}$$

3. إنتاجية الدينار الواحد :-

يعبر هذا المؤشر عن مردود (الوحدة النقدية) الدينار المستثمر في المشروع

$$\text{إنتاجية الدينار الواحد} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي التكاليف}}$$

المبحث الثاني

تحليل معايير تقييم الأداء الاقتصادي في معمل الكفيل للمدة (2014-2017)

(الجانب التطبيقي)

1. معيار الإنتاجية **Productivity**

وأهم مؤشرات معيار الإنتاجية هي:-

أ- الإنتاجية الكلية **Total Productivity**

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{قيمة عوامل الانتاج}}$$

جدول (1)

الإنتاجية الكلية لمعمل الكفيل للمدة (2017-2014)						
السنوات	قيمة الإنتاج (مليون دينار)	العمل (مليون دينار)	رأس المال (مليون دينار)	المواد الأولية (مليون دينار)	مجموع عناصر الإنتاج (مليون دينار)	الإنتاجية الكلية (دينار)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(2)+(3)+(4)=(5)	(1)÷(5)=(6)
2014	1701	73.8	1387.5	300	1761.3	0.965
2015	4860	131.4	1800	700	2631.4	1.846
2016	15187.5	355.95	5550	1000	6905.95	2.199
2017	15187.5	392.85	5550	1000	6942.85	2.187

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

يلاحظ من الجدول (1) ان الإنتاجية الكلية بلغت (0.965)دينار في عام 2014، أما في عام 2015 ارتفعت الى (1.846)دينار، وفي عام 2016 فقد شكلت أعلى قيمة مقدارها (2.199)دينار، ثم انخفضت قليلاً في عام 2017 محققاً بذلك قيمة مقدارها (2.187)دينار. ان هذا الارتفاع الطفيف في الإنتاجية الكلية له أسبابه التي أهمها ارتفاع أسعار الماكائن والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية فضلاً عن المواد الأولية والرواتب والأجور التي في تزايد مستمر وأيضاً لا ننسى المنتجات الأجنبية وما لها من دور في منافسة المنتج المحلي ففي السنوات الأخيرة بدأت الحكومة بوضع قوانين لحماية المنتج المحلي مما ساعد في النهوض بالإنتاجية الكلية في العامين الأخيرين.

ب- الإنتاجية الجزئية Partial Productivity

ويعبر عن الإنتاجية الجزئية بالمؤشرات الآتية:-

i. مؤشر إنتاجية العامل Productivity of Labor

$$\text{إنتاجية العامل} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{عدد العاملين}}$$

جدول (2)

إنتاجية العامل لمعمل الكفيل للمدة (2017-2014)			
السنوات	قيمة الإنتاج (مليون دينار) (1)	عدد العاملين عامل (2)	إنتاجية العامل (مليون دينار/عامل) (3)=(2)÷(1)
2014	1701	14	121.5
2015	4860	30	162
2016	15187.5	80	189.84
2017	15187.5	80	189.84

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

هو قيمة الإنتاج التي ينتجها العامل الواحد ويوضح الجدول (2) إنتاجية العامل ففي عام 2014 بلغت إنتاجية العامل (121.5) مليون دينار/عامل وفي عام 2015 اتسمت إنتاجية العامل بالارتفاع فبلغت (162) مليون دينار/عامل، أما في السنتين اللاحقتين ارتفعت بشكل كبير واتسمت بالثبات فبلغت (189.84) مليون دينار/عامل، إن هذه الارتفاعات المستمرة في إنتاجية العامل هي نتيجة لزيادة قيمة الإنتاج وزيادة ساعات العمل بواقع شفتين (8) ساعات لكل شفت. وسبب الزيادة يمكن أن يعزى إلى زيادة الخبرة والمهارة بمرور الزمن، وإصرار الإدارة على زيادة الإنتاجية من خلال منح العمال الحوافز والمكافآت التشجيعية.

إما عند قسمة قيمة الإنتاج على إجمالي الرواتب والأجور فإن هذا المؤشر يسمى بإنتاجية الأجر ويمكن بيان ذلك وفق الصيغة الآتية:

$$\text{إنتاجية الأجر} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{الرواتب الاجور}}$$

جدول (3)

إنتاجية الأجر لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	قيمة الإنتاج (مليون دينار) (1)	الرواتب والأجور (مليون دينار) (2)	إنتاجية الأجر (دينار) (1)÷(2)=(3)
2014	1701	73.8	23.04
2015	4860	131.4	36.98
2016	15187	355.9	42.66
2017	15187	392.8	38.65

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

وتشير معطيات الجدول (3) ان إنتاجية الأجر في عام 2014 بلغت (23.04) دينار وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن كل وحدة نقدية من الأجر تسهم في خلق (23.04) دينار من الإنتاج. وارتفعت إنتاجية الأجر في عام 2015 لتصل إلى (36.98) دينار واستمرت في الارتفاع حتى حققت أعلى مستوى لها في عام 2016 بقيمة مقدارها (42.66) دينار. أما في عام 2017 فقد انخفضت إنتاجية الأجر لتصل إلى (38.65) دينار بسبب ارتفاع الأجور والرواتب في تلك الأعوام.

ii. مؤشر إنتاجية المواد الأولية Productivity of Materials

$$\text{إنتاجية المواد الأولية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{المواد الأولية}}$$

جدول (4)

إنتاجية المواد الأولية لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	قيمة الإنتاج (مليون دينار) (1)	المواد الأولية (مليون دينار) (2)	إنتاجية المواد الأولية (دينار) (3)=(2)÷(1)
2014	1701	300	5.67
2015	4860	700	6.94
2016	15187.5	1000	15.18
2017	15187.5	1000	15.18

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

ولغرض قياس إنتاجية المواد الأولية تم قسمة قيمة الإنتاج على قيمة المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية وكما هو موضح في الجدول (4) فإن إنتاجية المواد الأولية لعام 2014 اتسمت بالانخفاض فبلغت (5.67) دينار وبعدها في السنوات اللاحقة ارتفعت لتصل إلى (6.94) دينار في عام 2015. أما في عامي 2016, 2017 فقد ارتفعت كثيرا مقارنة بسابقتها واتسمت بالثبات ذلك لثبات قيمة المواد الأولية وقيمة الإنتاج في تلك الفترة فبلغت قيمة مقدارها (15.18) دينار. ان انخفاض إنتاجية المواد الأولية يدل على عدم كفاءة استخدام المواد الأولية بشكل امثل وهذا يؤدي إلى ارتفاع في التكاليف.

iii. مؤشر إنتاجية رأس المال Productivity of Capital

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{رأس المال}}$$

جدول (5)

إنتاجية رأس المال لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	قيمة الإنتاج (مليون دينار)	رأس المال (مليون دينار)	إنتاجية رأس المال (دينار) (3)=(2)÷(1)
	(1)	(2)	
2014	1701	1387.5	1.22
2015	4860	1800	2.7
2016	15187.5	5550	0.27
2017	15187.5	5550	0.27

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

من الجدول (5) أعلاه يمكن ملاحظة التذبذب الذي يحصل في إنتاجية رأس المال فقد بلغت في عام 2014 قيمة (1.22) دينار وارتفعت في عام 2015 محققة بذلك أعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة بقيمة (2.7) دينار من بعدها في السنوات اللاحقة أي عامي 2016, 2017 فقد حقق مقدار ثابت وقدره (0.27) دينار وذلك لزيادة رأس المال مع ثبات قيمة الإنتاج. علما ان انتاجية رأس المال هي مدى مساهمة الوحدة النقدية الواحدة من رأس المال المستثمر في خلق مقدار معين من قيمة الإنتاج.

2. معيار القيمة المضافة Add value:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج

جدول (6)

القيمة المضافة لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)					
السنوات	قيمة الإنتاج (مليون دينار) (1)	المستلزمات السلعية (مليون دينار) (2)	المستلزمات الخدمية (مليون دينار) (3)	مجموع مستلزمات الإنتاج (مليون دينار) (2)+(3)=(5)	القيمة المضافة (مليون دينار) (1)-(5)=(6)
2014	1701	329.4	11.4	340.8	1360.15
2015	4860	754.5	21.6	776.1	4083.9
2016	15187.5	1069.5	32.6	1102.15	14085.9
2017	15187.5	1069.6	31.6	1101.2	14086.3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

الجدول (6) يوضح القيمة المضافة التي يضيفها المعمل إلى المنتج الصناعي فمن خلال معطيات الجدول (12) بلغت القيمة المضافة في عام 2014 قيمة مقدارها (1360.15) مليون دينار وفي عام 2015 ارتفعت لتصل إلى (4083.9) مليون دينار واستمرت في الارتفاع حتى وصلت في عام 2016 بلغت (14085.9) مليون دينار، وإلى (14086.3) مليون دينار عام 2017 كحد أعلى.

3. معيار درجة التكنولوجيا المستخدمة:

درجة التكنولوجيا المستخدمة = $\frac{\text{قيمة المكنان والمعدات}}{\text{الرواتب والاجور}}$

جدول (7)

درجة التكنولوجيا المستخدمة لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	قيمة المكنان والمعدات (مليون دينار) (1)	الرواتب والاجور (مليون دينار) (2)	درجة التكنولوجيا المستخدمة (1)÷(2)=(3)
2014	1387.5	73.8	18
2015	1800	131.4	13
2016	5550	355.95	15
2017	5550	392.85	14

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

ان درجة التكنولوجيا المستخدمة هي إظهار نسبة المكننة إلى القوة العاملة ومن معطيات الجدول (7) يتضح لنا ان درجة التكنولوجيا كانت منخفضة خلال مدة الدراسة فقد بلغت أعلى قيمة في عام 2014 إذ بلغت إلى (18)دينار و اقل قيمة كانت في عام 2015 إذ بلغت (13)دينار. وهذا الانخفاض يدل على ان المعمل يستخدم أسلوب مكثف للعمل وأيضا احد أسباب هذا الانخفاض هو الارتفاع المستمر للأجور والرواتب مع ثبات المكائن والمعدات.

4. معيار درجة التصنيع Degree of Industrialization Criteria

$$\text{درجة التصنيع} = \frac{\text{قيمة المستلزمات السلعية المستخدمة}}{\text{قيمة الانتاج}}$$

جدول (8)

درجة التصنيع لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	قيمة الإنتاج (مليون دينار) (1)	قيمة المستلزمات السلعية (مليون دينار) (2)	درجة التصنيع (دينار) (2)÷(1)=(3)
2014	1701	329.4	0.193
2015	4860	754.5	0.155
2016	15187.5	1069.5	0.070
2017	15187.5	1069.6	0.070

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

يتضح من الجدول (8) ان درجة التصنيع في عام 2014 بلغت (0.193)دينار وهذه النسبة المنخفضة تدل على درجة تصنيع مرتفعه، وأخذت هذه النسبة في الارتفاع حتى وصلت إلى (0.155)دينار عام 2015، وفي عامي 2016, 2017 إلى (0.070)دينار ولكن هذه النسب تعد مقبولة. وهذا لا يدل بأي شكل من الأشكال على عدم جدية المعمل في الوصول إلى درجة عالية من التصنيع، وإنما سبب ذلك هو الارتفاع المستمر لأسعار المستلزمات السلعية الداخلة في الإنتاج.

5. معيار معدل العائد على رأس المال المستثمر Rate of Return on Capital Investment

Criteria

$$\text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

جدول (9)

معدل العائد على رأس المال المستثمر لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	صافي الربح (مليون دينار) (1)	رأس المال المستثمر (مليون دينار) (2)	معدل العائد (دينار) (1)÷(2)=(3)
2014	(255.65)	1387.5	(0.18)
2015	1967	1800	1.09
2016	7740.4	5550	1.39
2017	7672.45	5550	1.38

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

— القوسين () تعني إن الإشارة سالبة

ويقصد بهذا المعيار بيان كفاءة الوحدة أو الشركة أو المشروع في استثمار الأموال، حيث يشير الارتفاع في هذه النسبة إلى نجاح الشركة أو المشروع في تمويل أكبر قدر من المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح. ويتضح من الجدول (9) ان المعمل حقق أدنى خسارة سالبة على الرغم من ارتفاع رأس المال؛ فحقق معدل عائد في عام 2014 قيمة سالبة مقدارها (0.18) دينار، أما في السنوات اللاحقة فقد ارتفع العائد ليصل في عام 2015 إلى (1.09) دينار واستمر في الارتفاع في السنوات اللاحقة حتى بلغ أعلى قيمة له في عام 2016 محققاً (1.39) دينار.

6. معيار نسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة:

$$\text{نسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة} = \frac{\text{الرواتب و الاجور}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100$$

جدول (10)

نسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	الرواتب والأجور (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	نسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة 100* (3)=(2)*100÷(1)
	(1)	(2)	(3)
2014	73.8	1360.15	%5
2015	131.4	4083.9	%3
2016	355.95	14085.9	%2
2017	392.85	14086.3	%2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

الجدول (10) يوضح الانخفاض المستمر لنسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة فقد بلغت هذه النسبة عام 2014 (5%) وهذه النسبة منخفضة وبدأت بالانخفاض في السنوات اللاحقة حيث وصلت إلى (3%) وذلك في عام 2015، واستمرت بالانخفاض إلى (2%) عامي 2016, 2017. ذلك لثبات القيمة المضافة وزيادة في الأجور والرواتب. إذ يعكس هذا المعيار مدى مساهمة الرواتب والأجور في خلق القيمة المضافة.

7. معيار نسبة تنفيذ الأهداف للخطة الإنتاجية:

$$\text{نسبة تنفيذ الأهداف للخطة الإنتاجية} = \frac{\text{الطاقة الإنتاجية الفعلية}}{\text{الطاقة الإنتاجية المخططة}} \times 100$$

جدول (11)

معيار نسبة التنفيذ لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	الطاقة الإنتاجية الفعلية (كارتون/يوم)	الطاقة الإنتاجية المخططة (كارتون/يوم)	نسبة تنفيذ الأهداف (3)=(2)÷(1)
	(1)	(2)	(3)
2014	2,800	50,000	%5.6
2015	8,000	50,000	%16
2016	25,000	50,000	%50
2017	25,000	50,000	%50

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

يبين الجدول (11) النسبة المنخفضة في تحقيق الأهداف بصورة عامة خلال عمر المشروع ففي عام 2014 شهدت أدنى نسبة لتحقيق الأهداف قدرها (5.6%) وفي عام 2015 ارتفعت النسبة قليلاً لتصل إلى (16%) أما في

عامي 2016,2017 فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في نسبة تحقيق الأهداف فقد وصلت النسبة إلى (50%).ومما تقدم يلاحظ أن نسبة تنفيذ أهداف الخطة خلال مدة الدراسة لم تكن بالمستوى المطلوب.

8. معيار عائد الدينار الواحد. Average Return of Dinar Criterion.

$$\text{معيار عائد الدينار الواحد} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي التكاليف}}$$

جدول(12)

عائد الدينار الواحد لمعمل الكفيل للمدة (2014-2017)			
السنوات	الإيرادات (مليون دينار) (1)	التكاليف (مليون دينار) (2)	عائد الدينار الواحد (دينار) (3)=(2)÷(1)
2014	1701	1956.65	0.86
2015	4806	2893	1.66
2016	15187.5	7447.1	2.03
2017	15187.5	7515.05	2.02

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المقدمة من قسم الحسابات_معمل الكفيل

يوضح الجدول(12)ان عام 2014 شهدت عائد بقيمة (0.86)دينار وهي اقل نسبة عائد خلال عمر المشروع وذلك لارتفاع التكاليف،إما في عام 2015 فقد ارتفع العائد للدينار الواحد المستثمر في العملية الإنتاجية إلى (1.66)دينار واستمر العائد في الارتفاع في السنوات اللاحقة فشهد عام 2016 أعلى نسبة من العائد بقيمة (2.03)دينار،وذلك لزيادة الإيرادات للمعمل مقارنة بالتكاليف.

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:-

1. الحالة الدراسية لتقييم الأداء الاقتصادي، كانت لمعمل الكفيل التابع للعتبة العباسية المقدسة وهو معمل لإنتاج المياه المعدنية، حيث تبين من تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية فيه وخلال مدة زمنية أمدها أربع سنوات للمدة (2014-2017) ان الإيرادات الكلية قدرت في عامي (2016) و(2017) ب(15187.5) مليون دينار في حين كانت قيم الإيرادات الكلية اقل من ذلك في عامي 2014، 2015، (1701)، (4860) مليون دينار على التوالي. أما تكاليف العاملين فقد كانت هي الأخرى مرتفعة في عامي 2016، 2017 ب(355950) و(392850) ألف دينار على التوالي مقارنة بالعامين الباقيين 2014، 2015 ب(73800) و(131400) ألف دينار على التوالي. أما المستلزمات السلعية فقد كانت مرتفعة خلال عامي 2016، 2017 ب(1069.5) مليون دينار مقارنة ب(329.5) و(754.5) مليون دينار في عامي 2014، 2015 وبلغت المصروفات التحويلية (ضرائب وإجازات صحية) عامي 2016، 2017 (69) و(73) مليون دينار على التوالي مقارنة ب (62) و(65.5) مليون دينار عامي 2014، 2015 على التوالي.

أما الاندثارات فقد بلغت (370) و(398) مليون دينار عامي 2014، 2015 على التوالي مقارنة ب(92.5) و(120) مليون دينار عامي 2014، 2015 على التوالي أيضاً.

2. أشار معيار الإنتاجية الكلية ان الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لمعمل الكفيل كانت عامي 2016، 2017 ب(2.199) و(2.187) دينار على التوالي مقارنة ب (0.858) و(1.846) دينار في عامي 2014، 2015 على التوالي، في حين أشار معيار الإنتاجية الجزئية (إنتاجية العمل) (الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل) بأنها كانت مرتفعة في عامي 2016، 2017 ب(189.84) و(189.84) مليون دينار لكل عامل على التوالي مقارنة ب(121.5) و(162) مليون دينار لكل عامل في عامي 2014، 2015 على التوالي.

كذلك فإن إنتاجية الأجر كانت مرتفعة في عامي 2016، 2017 ب(38.65) و(42.66) دينار على التوالي مقارنة بعامي 2014، 2015 ب(23.04) و(36.98) دينار على التوالي.

وكانت أيضاً إنتاجية المواد الأولية مرتفعة لعامي 2016، 2017 بلغت (15.18) دينار مقارنة ب(5.67) و(6.94) دينار عامي 2014، 2015 على التوالي.

أما إنتاجية رأس المال فقد كانت على النقيض من ذلك ذات قيمة منخفضة في عامي 2016، 2017 ب(0.27) دينار مقارنة ب(1.22) و(2.7) دينار عامي 2014، 2015 على التوالي، وهذا هو ديدن إنتاجية رأس المال المنخفضة في الاقتصاديات النامية والمحلية.

3. أشار معيار القيمة المضافة إلى أن القيمة المضافة كانت مرتفعة في عامي 2016، 2017 بلغت (14085.9) و(14086.3) مليون دينار على التوالي مقارنة ب(1360.15) و(4083.9) مليون دينار لعامي 2014، 2015 على التوالي.

4. ان معيار درجة التكنولوجيا المستخدمة كان مرتفعاً في معمل الكفيل عامي 2014 (18) دينار و 2016 (15) دينار مقارنة بعامي 2015 (13) دينار و 2017 (14) دينار وهو معيار يقيس نسبة قيمة الآلات والمعدات إلى إجمالي الأجر والرواتب.

5. سجل معيار درجة التصنيع أعلى قيمة له في عامي 2016, 2017 ب(13.77) و(13.79) دينار مقارنة ب(4.99) و(6.26) دينار عامي 2014, 2015 على التوالي وهو معيار يقيس نسبة المستلزمات الإنتاجية إلى الإنتاج.

6. كان معدل العائد على رأس المال المستثمر في معمل الكفيل مرتفعاً للأعوام 2015, 2016, 2017 (1.09, 1.39, 1.38) دينار على التوالي مقارنة بعام 2014 إذ كان منخفضاً ب(0.18) دينار وهو مقياس يوضح نسبة الربح المنخفض إلى رأس المال المستثمر.

7. هناك معايير أخرى مثل معيار نسبة الرواتب والأجور إلى القيمة المضافة فقد سجل هذا المعيار نسبة 5% عام 2014 و 3% عام 2015 في حين كانت نسبة هذا المعيار 2% عامي 2016, 2017.

ومعيار تنفيذ أهداف الخطة الإنتاجية إذ كان نسبة هذا المعيار مرتفعة عامي 2016, 2017 ب50% على التوالي مقارنة ب(5.6%) و(16%) عامي 2014, 2015 على التوالي، وهو معيار يقيس نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة الإنتاجية المخططة.

ومعيار عائد الدينار الواحد إذ بلغ أعلى عائد للدينار عامي 2016, 2017 ب(2.03) و(2.02) دينار على التوالي مقارنة ب(0.86) و(1.66) دينار عامي 2014, 2015 على التوالي، وهو معيار يقيس نسبة الإيرادات إلى التكاليف.

خلاصة القول أن الدراسة الميدانية قد حققت فرضية البحث في أهمية الاختيار السليم والدقيق لمؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي. من أجل قيام تقييم حقيقي يعطي صورة متكاملة عن الوحدة الاقتصادية أو النشاط الذي تم تقييمه والابتعاد عن أسلوب الاكتفاء بعرض المعايير المستخدمة وإعطاء نتائجها بشكل مجرد لا يخدم هدف التقييم بمعرفة مواقع الانحراف والتقصير ومعالجتها من أجل دفع عمل الوحدة الاقتصادية إلى أمام وتطويره بشكل فاعل و متميز.

ثانياً: - التوصيات Recommendations

توصي الباحثة بالآتي:-

1. تطبيق معايير الأداء الاقتصادي بصورة دورية في معمل الكفيل للمياه المعدنية للوقوف على الانحرافات متى وجدت وزيادة أداء المتغيرات الاقتصادية فيه.

2. الاستعانة من ذوي الاختصاص والخبرة في المجال التطبيقي (الحيز الاقتصادي) (معمل الكفيل) للاستفادة من خبرتهم في المعمل والتعاقد مع مستشارين اقتصاديين أكفاء.

3. ضرورة تفعيل الاستفادة من الجامعات (الجامعة وحقل العمل) أو (الجامعة المنتجة) المستمر لتطبيق الآراء ووجهات النظر الاقتصادية في المعمل وطرح المشاكل الاقتصادية فيه لإيجاد حلول مناسبة لها

قائمة المصادر

أولاً: - الكتب:

1. الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، دار الوراق، عمان، 2011.
2. الكرخي، مجيد عبد جعفر، تقييم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية، ط1، دار الكتب، بغداد، 2000.
3. النجار، يحيى غني، تقييم المشروعات وتحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء، ط1، دار مجلة، عمان، 2010.
4. الفضل، مؤيد عبد الحسين و الطائي، يوسف محجم، أدارة الجودة الشاملة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
5. القرشي، مدحت كاظم، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
6. آل دم، يوحنا عبد و اللوزي، سليمان، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، ط1، دار المسيرة، عمان، 2000.
7. عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى و كداوي، محمود طلال، تقييم المشاريع الاقتصادية، ط2، جامعة الموصل، 1999.

ثانياً: - البحوث والمجلات: -

1. عبد الرحمن، تانيا قادر و سليمان، بالجين فاتح، تقييم المشاريع الاستثمارية وأثرها في اتخاذ القرارات، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مجلد2، جامعة كركوك، 2007.

ثالثاً: - الرسائل والاطاريح: -

1. الوائلي، أحمد عبد الله سلمان، اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي-المالي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2003.
2. المولى، حافظ جاسم عرب، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2008.
3. النعيمي، رواء طارق رشاد، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية في العراق للمدة (2003-2007)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2010.
4. البعاج، طاهر جاسب مكي، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل اسمنت البصرة دراسة تطبيقية للمدة (1999-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2012.
5. مصطفى، حنان عبد الباقي، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة للأسمت العراقية للمدة (1996-2005)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2008.